سياسة الدين العام في المغرب:
ضوابطها وتأثيرها على النمو الاقتصادي

الباحث عبد الرحيم خليفي
طالب باحث بسلك الدكتوراه
تحت اشراف الدكتورة فاطمة حمدان
أستاذة التعليم العالي
جامعة محمد الخامس، الرباط
المغرب

مقدمة

تتعلق سياسة الدين العام في المغرب بإدارة وتنظيم الدين العام للبلاد، وتشمل جوانب مثل التمويل الحكومي، والدين العام، والاستدانة، واستدامة المالية العامة، وتتعامل سياسة الدين العام بإدارة الاستدانة الحكومية وإصدار السندات والقروض لتمويل العجز في الميزانية العامة وتلبية احتياجات الإنفاق الحكومي، لذلك تتبع الحكومة سياسة استدانة مستدامة للحفاظ على استقرار المالية العامة.

وسياسة الدين العام تتطلب تقييم تكلفة الدين ومراقبة موازنة الفائدة المدفوعة على الديون الحكومية، ويهدف ذلك إلى ضمان أن الدين يبقى مستدامًا ولا يشكل عبئًا غير مستدام على الموازنة العامة، وتركز سياسة الدين العام على استدامة المالية العامة للمغرب الشيء الذي يؤدي إلى تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات والدين العام على المدى الطويل، وضمان استدامة النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

وتشمل سياسة الدين العام في المغرب إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالديون الحكومية، بما في ذلك تنويع مصادر التمويل وتحسين هيكل الدين. تحدد الحكومة أيضًا هدفا استراتيجيًا للدين العام يتمثل في تعزيز تمويل التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتعتبر الشفافية والحوكمة عناصر أساسية في سياسة الدين العام في المغرب، حيث يتم العمل على تحسين إفصاح المعلومات المالية والتقارير المتعلقة بالدين العام وتعزيز المشاركة المجتمعية والرقابة الحكومية لتعزيز الشفافية والمساءلة.

ويعد المغرب واحدا من أكثر البلدان الأفريقية مديونية؛ وبلغ إجمالي ديون المملكة خلال العام 2022، 65.41 مليار دولار، في حين كانت قيمة الدين الخارجي تناهز 65.72 مليار دولار سنة 2020.

وتعتبر المؤسسات المالية أن أي دولة تجاوز دينها 60 في المئة تكون قد وصلت للخط الأحمر، "لكن مع ذلك هناك دول كبرى مثل الولايات المتحدة وإيطاليا، تجاوزت 100 في المئة لكن مع ذلك فالدين لا يشكل خطرا لأنه موجه للاستثمار ما يعني عوائد وأرباحا منتظرة".

الى هنا ينتصب السؤالان الاتيان واللذان سنسعى الإجابة عنهما في هذه المقالة وهما ماهي ضوابط الدين العام بالمغرب؟ **المحور الأول**، وماهي تأثيراته على النمو الاقتصادي؟ **المحور الثاني:**

المحور الأول: ضوابط الدين العام بالمغرب

يعتبر الدين العام بمثابة المبلغ الإجمالي للديون التي تتراكم لدى الحكومة، وتشمل الديون الحكومية الداخلية والخارجية، ويعد الدين العام أداة تمويل للحكومة لتمويل العجز في الميزانية العامة أو لتمويل مشاريع التنمية والاستثمارات العامة.

وفيما يلي الضوابط المهمة للدين العام والتي تتجلى في خصائصه، وحدوده، ومتى يتم اللجوء اليه وأخيرا أهميته:

1–خصائص الدين العام

تتجلى خصائص الدين العام، فيما يلي:

- ✓ **التمويل:** الدين العام يوفر للحكومة مصدرًا إضافيًا للتمويل بجانب الإيرادات الحكومية الأخرى. يتم استخدام الدين العام لتمويل النفقات الحكومية، سواء كانت للإنفاق الحالي مثل الرواتب والتشغيل، أو للاستثمار في المشاريع العامة.
- ✓ **الفائدة:** تترتب على الدين العام تكاليف الفائدة التي يجب على الحكومة دفعها للمقرضين، وتعد تلك الفائدة مصروفًا مهمًا للحكومة وتؤثر على الميزانية العامة وعلى استدامة المالية العامة. ويتطلب الامر أن تتحكم الحكومة في هذه التكلفة وتسعى للحصول على شروط قروض مواتية.

وبخصوص سعر الفائدة المتوسط المرجح عند الإصدار بلغ في سوق المزادات 3,874 بالمئة متم شهر يونيو 2023، مسجلا ارتفاعا قدره 164,8 نقطة أساسا مقارنة بمتم سنة 2022، حيث بلغ 2,226 بالمئة نتيجة رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 150 نقطة أساسا ما بين شتنبر 2022 ويونيو 2023.

- ✓ **الاستدامة:** يجب أن يتم إدارة الدين العام بطريقة مستدامة لضمان قدرة الحكومة على تسديد الديون المستحقة في المستقبل. يتعين على الحكومة تقييم قدرتها على سداد الدين وعدم الوقوع في فخ الديون المتراكمة بشكل غير مستدام[1](1).

ونشير أن المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة، فبلغت 6 سنوات و10 أشهر نهاية شهر يونيو 2023، محققة ارتفاعا بلغ شهرين مقارنة بمتم سنة 2022، فيما بلغت المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الخارجي 9 سنوات وشهرين عند متم شهر يونيو 2023، مسجلة انخفاضا بلغ 7 أشهر مقارنة بمتم شهر دجنبر 2022.

كما أن ارتفاع المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي يعزى أساسا إلى "ارتفاع حجم إصدارات سندات الخزينة ذات الآجال 5 سنوات فما فوق، حيث شهدت زيادة تقدر بنحو 91,6 بالمئة مقارنة بمتم شهر يونيو 2022 نتيجة لتحسن ظروف التمويل في السوق الداخلية وعودة ثقة المستثمرين، إضافة إلى ارتفاع طلبهم على السندات ذات الآجال المتوسطة والطويلة".

2–حدود الدين العام بالمغرب

يتم تحديد حدود محددة للدين العام بناءً على قوانين وسياسات الحكومة، كما يتم تحديد هذه الحدود بناءً على نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) أو بناءً على معايير أخرى[2].

3–متى يتم اللجوء الى الدين العام

يتم اللجوء إلى الدين العام عندما تكون الحكومة في حاجة إلى تمويل إضافي لتلبية احتياجات الإنفاق العام وتمويل المشاريع الحكومية. عادة ما يحدث ذلك عندما تواجه الحكومة عجزًا في الميزانية العامة بسبب انخفاض الإيرادات أو زيادة النفقات[3].

نشير أن مذكرة تقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2024، أفادت أن النفقات المتعلقة بفوائد وعمولات الدين العمومي بلغت حوالي 38,23 مليار درهم في سنة 2024، مقابل 30,97 مليار درهم في سنة 2023، مشيرة إلى أن تحملات الدين الخارجي بلغت 10,25 مليار درهم، وتلك المتعلقة بالدين الداخلي 27,97 مليار درهم.

كما بلغت الاعتمادات المسجلة في سنة 2024 برسم استهلاك الدين العمومي حوالي 62,4 مليار درهم، متوزعة بين الدين الخارجي (18,87 مليار درهم) والدين الداخلي (45,53 مليار درهم) [4].

4– أهمية الدين العام:

يعد الدين العام أداة حيوية لتمويل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحقيق الأهميَّة الدين العام تكمن في ما يلي:

- ✓ **تمكين الحكومة من تمويل النفقات العامة:** يساعد الدين العام الحكومة في تمويل النفقات العامة، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية، والأمن، والدفاع. من خلال الدين العام، يمكن للحكومة تلبية احتياجات المجتمع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ **تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي:** يمكن أن يساهم الدين العام في تعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي عن طريق توجيه الأموال للمشاريع الحكومية والبنية التحتية. تلك المشاريع يمكنها خلق فرص عمل جديدة وتعزيز قدرة الاقتصاد على النمو على المدى الطويل[5](5).
- ✓ **التعامل مع الأزمات والطوارئ:** في حالات الأزمات والطوارئ، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية، يمكن أن يلجأ الحكومة إلى الدين العام لتمويل الإجراءات الطارئة وتوفير المساعدة للمتضررين واستعادة الاستقرار.
- ✓ **تنمية سوق السندات وتعزيز النظام المالي:** يساهم الدين العام في تطوير سوق السندات المحلية وتعزيز النظام المالي. يتيح ذلك للمستثمرين المحليين والأجانب فرصة للاستثمار في السندات الحكومية، وبالتالي يساهم في تنويع مصادر التمويل وتعزيز الاستقرار المالي.
- ✓ **تأمين الاستدامة المالية:** من خلال إدارة الدين العام بشكل سليم واستدانة مستدامة، يمكن للحكومة تأمين الاستدامة المالية وتجنب المشاكل المتعلقة بالديون المتراكمة وعجز الميزانية.

ومن الجدير بالذكر أن الدين العام يجب أن يتم إدارته وفقًا للضوابط المالية والاقتصادية المناسبة، وبمراعاة المخاطر المحتملة. يجب على الحكومة أن تتخذ إجراءات للحد من المخاطر المحتملة مثل تنويع مصادر التمويل وتحسين هيكل الدين، وتعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الدين العام[6].

كشف التقرير السنوي حول المديونية، الذي أرفقته وزارة الاقتصاد والمالية مع مشروع قانون السنة المالية 2024، أن حجم دين الخزينة بلغ حوالي 1010,0 مليارات درهم متم شهر يونيو 2023 مقابل 951,8 مليار درهم متم شهر دجنبر 2022، مسجلا زيادة قدرها 58,2 مليار درهم، ومحققا نسبة ارتفاع بلغت 6,1 بالمئة.

وأضاف التقرير أن الدين الداخلي للخزينة بلغ ما يقارب 765,3 مليار درهم مقابل 722,9 مليار درهم متم سنة 2022، مسجلا ارتفاعا قدره 42,3 مليار درهم، بنسبة بلغت 5,9 بالمئة.

فيما سجل حجم الدين الخارجي ارتفاعا يناهز 15,9 مليار درهم، محققا نسبة بلغت 6,9 بالمئة بعدما بلغ 244,8 مليار درهم نهاية شهر يونيو 2023.

وأشار التقرير ذاته إلى أن تحملات الفوائد والعمولات المتعلقة بدين الخزينة ناهزت 19,7 مليار درهم متم شهر يونيو 2023 مقابل 18,1 مليار درهم في متم شهر يونيو 2022. وعزا هذا التطور إلى ارتفاع الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين الخارجي بما يقارب 1,2 مليار درهم مقابل تراجع الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين الداخلي بحوالي 0,4 مليار درهم".

وسجلت وزارة الاقتصاد والمالية أن سداد أقساط دين الخزينة بلغ 155,2 مليار درهم عند نهاية شهر يونيو2023 مقابل 57,5 مليار درهم متم شهر يونيو 2022، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 97,7 مليار درهم كنتيجة لارتفاع أقساط الدين الداخلي بحوالي 97,2 مليار درهم، وارتفاع طفيف لأقساط الدين الخارجي بحوالي 0,5 مليار درهم.

أما فيما يخص التدفقات الصافية للدين الداخلي، فقد سجلت ارتفاعا قدره 23,0 مليار درهم، منتقلة من 19,3 مليار درهم متم شهر يونيو 2022 إلى ما يقارب 42,3 مليار درهم عند نهاية النصف الأول من سنة 2023.

وأرجع التقرير هذا الارتفاع أساسا إلى عاملين، هما: "ارتفاع الاكتتابات بحوالي 121,0 مليار درهم، وارتفاع سداد أقساط الدين بحوالي 97,2 مليار درهم بين هاتين الفترتين، نتيجة السياسة الاستباقية لتدبير الدين التي تبنتها مديرية الخزينة".

وفيما يتعلق بالتدفق الصافي للدين الخارجي للخزينة، فقد سجلت 28,0 مليار درهم مقابل 1,1 مليار درهم خلال الفترة نفسها من سنة 2022. ويعزى هذا التطور أساسا إلى "الارتفاع الملحوظ للسحوبات المعبأة من طرف الخزينة بمقدار 27,4 مليار درهم مقابل ارتفاع بوتيرة أقل لسداد الدين بحوالي 0,5 مليار درهم مقارنة مع متم شهر يونيو 2022"، وفق ما ذكره التقرير[7].

المحور الثاني: تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي

تتأثر النمو الاقتصادي في المغرب بالدين العام بعدة طرق، وقد يكون له تأثير إيجابي أو سلبي، وذلك يعتمد على كيفية إدارة واستخدام الدين العام.

1- التأثيرات المحتملة، وتتجلى هذه التأثيرات فيما يلي:

- ✓ **التأثير الإيجابي على الاستثمار والتنمية:** يمكن أن يساهم الدين العام في تمويل المشاريع الحكومية والاستثمارات العامة، مثل البنية التحتية والتعليم والصحة. إذا تم استخدام الدين العام بشكل فعال وتوجيهه للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، فقد يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية.

- ✓ **تكاليف الفائدة:** يجب أن يتم دفع فوائد على الديون العامة، وتلك التكاليف تشكل عبئًا على الموارد المالية للحكومة. إذا زادت تكاليف الفائدة بشكل كبير، فقد يؤثر ذلك سلبًا على الميزانية العامة ويقلل من الموارد المتاحة للإنفاق على الخدمات العامة والاستثمار.
- ✓ **التأثير على الثقة والاستثمار الخاص:** إذا ارتفع الدين العام بشكل كبير وأصبح غير مستدام، فقد يقلل ذلك من ثقة المستثمرين والقطاع الخاص في الاقتصاد. قد يكون لذلك تأثير سلبي على قرارات الاستثمار والنشاط الاقتصادي العام.
- ✓ **تأثير على سياسات النفقات العامة:** عندما يكون هناك دين عام مرتفع، قد يفرض ضغطًا على الحكومة لتنفيذ سياسات تقشفية وتخفيض الإنفاق العام. قد يؤدي ذلك إلى تقليل الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة، مما يؤثر على النمو الاقتصادي.
- ✓ **تأثير على الاستقرار المالي والتضخم:** إذا لم يتم إدارة الدين العام بشكل جيد، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم مشكلات الاستقرار المالي وزيادة معدلات التضخم. يمكن أن يؤثر التضخم العالي سلبًا على الاستثمار والتوظيف وقدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة[8].

لذلك، من المهم أن تتبع الحكومة سياسات مالية حكيمة وتداركية لإدارة الدين العام بشكل فعال ومستدام. يجب أن تستحضر الحكومة الدين العام كجزء من استراتيجية شاملة لتعزيز النمو الاقتصادي، مع الحفاظ على استقرار المالية العامة وتحقيق التوازن بين الاستثمارات العامة والتقشف الضروري، ويجب أيضًا تعزيز الشفافية والمراقبة الدقيقة لاستخدام الدين العام وضمان توجيهه للأولويات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية.

2-عوامل أخرى

من الجدير بالذكر أن هذا التأثير يعتمد أيضًا على العوامل الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي، مثل السياسات الاقتصادية العامة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الخارجية، والابتكار التكنولوجي، وثقافة ريادة الأعمال، وغيرها. لذا، يجب أن تعتبر الدين العام جزءًا من إطار أوسع للتنمية الاقتصادية المستدامة في المغرب.

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي في المغرب. ومن بين هذه العوامل:

- ✓ **السياسات الاقتصادية:** السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي. يشمل ذلك السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية والضريبية. يجب أن تكون هذه السياسات ملائمة ومتوازنة لتعزيز الاستثمار وتحفيز القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتعزيز المنافسة وتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل.
- ✓ **البنية التحتية:** جودة البنية التحتية الاقتصادية في المغرب تلعب دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي. تشمل البنية التحتية الطرق والموانئ والمطارات والشبكات الكهربائية والاتصالات والمرافق العامة الأخرى. تحسين البنية التحتية يعزز الاستثمارات ويسهم في تحسين الإنتاجية وتنشيط الأعمال التجارية وتعزيز التجارة.
- ✓ **التعليم والتدريب:** الاستثمار في التعليم والتدريب يعتبر أساسيًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. يؤثر التعليم الجيد والتدريب المهني على تعزيز المهارات وزيادة إنتاجية القوى العاملة وتعزيز الابتكار وتحسين جودة العمالة[9].
- ✓ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يمكن أن يسهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي وتنمية الصناعات وخلق فرص العمل. يتطلب جذب الاستثمار الأجنبي توفير بيئة استثمارية جاذبة وثقافة ريادة الأعمال وتسهيل إجراءات الاستثمار.

- ✓ **الاستقرار السياسي والأمن**: الاستقرار السياسي والأمن الداخلي يوفر بيئة مناسبة للاستثمار والأعمال التجارية ويعزز الثقة في الاقتصاد. يؤثر عدم الاستقرار السياسي والنزاعات والتوترات الأمنية سلبًا على الاستثمار والنمو الاقتصادي.
- ✓ **التكنولوجيا والابتكار**: التقدم التكنولوجي والابتكار يلعبان دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي. يجب تشجيع البحث والتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة وتعزيز الابتكار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد.
- ✓ **الاستدامة البيئية**: تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية يعد أمرًا حيويًا. يجب أن تتبنى السياسات الاقتصادية المستدامة والنمو المنخفض الكربون والحفاظ على الموارد الطبيعية للحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة على المدى الطويل[10].

هذه بعض العوامل الرئيسية التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي في المغرب. قد تكون هناك عوامل أخرى تؤثر أيضًا، وتختلف أهميتها وتأثيرها بحسب الظروف والتحديات الخاصة بالبلد[11].

الخاتمة:

نستنتج مما سبق أن ضوابط الدين العام انطلاقا من مفهومه وخصائصه وحدوده تبقى واضحة، بخلاف ما إذا نزلنا للواقع وتحدثنا عن تأثيره على النمو الاقتصادي والذي قد يتخذ أحد الفرضيتين تأثير إيجابي وهذا قلما يحدث بالنسبة للاقتصاد المغربي الذي يتميز بمجوعة من الخصائص، وتأثير سلبي والذي تختلف درجته باختلاف نوايا الفاعلين المقررين.

ولقد لجأت الخزينة العامة في المغرب منذ بداية سنة 2022 إلى السوق الداخلي لتغطية حاجياتها التمويلية إلى ضغوطات على السوق الأولي لسندات الخزينة الشيء الذي نتج عنه ارتفاع في تكلفة المديونية.

وبالتالي سيؤدي تطور أنشطة الخزينة على مستوى أسواق السندات، وفق المندوبية السامية للتخطيط، إلى زيادة الدين الداخلي للخزينة بـ 8.4 في المائة ليبلغ حوالي 54.1 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022.

وبناء على لجوء الخزينة إلى التمويلات الخارجية، ستسجل مديونيتها الخارجية زيادة بـ 3.9 في المائة لتصل إلى 15.5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بانخفاض بـ 0.4 نقطة مقارنة بمستواها المسجل سنة 2021.

وإجمالا سيرتفع الدين الإجمالي للخزينة، الذي يساهم فيه الدين الداخلي بحوالي 77.7 في المائة، ليصل إلى 69.9 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022 عوض 68.9 في المائة سنة 2021.

وبناء على الدين الخارجي المضمون، الذي يصل إلى 12.9 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، سينخفض الدين الخارجي العمومي ليبلغ حوالي 28.4 في المائة سنة 2022، وبالتالي سيصل الدين العمومي الإجمالي إلى حوالي 82.5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

ويستلزم نظام المديونية استعمال الموارد العمومية من أجل الدفع للدائنين، على حساب تلبية الحاجات والحقوق الأساسية للسكان. كذلك، تميل العلاقة بين الدائنين والمدينين بقوة لمصلحة الأوائل. بعد ذلك، تم تطبيق إجراءات تخدم مصلحة الدائنين. فمن أجل قلب وجهة العجز العمومي وبالتالي ضمان تسديد الديون، تم وضع سياسات التقويم والتقشف، دون الاكتراث لتكلفتها على السكان.

الهوامش:

[1] – عبد الله رمضان الكندري "الدول النامية وأزمة الديون الخارجية" معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم 26، القاهرة 1987.

[2] – عبد الله رمضان الكندري. م. س

[3] – منال جابر مرسي، اثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر، دراسة قياسية مجلة السياسة والاقتصاد، العدد 8، جامعة سوهاج، كلية التجارة أكتوبر 2020م.

[4] – المذكرة منشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية.

[5] – لحسن حداد "أزمة الديون العمومية وتأثيرها على الاقتصاد المغربي "مقال بالمجلة الالكترونية هسبريس https://www.hespress.com

[6] – لحسن حشداد، المرجع السابق

[7] – انظر مضمون التقرير أوردته هسبريس الإلكترونية–https://www.hespress.comبعنوان "حجم المديونية يرتفع بـ58.2 مليار درهم في النصف الأول من سنة 2023"

[8] – محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 89.

[9] –أحمد عزت محمود المتولي وآخرون، المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 8 سبتمبر 2021م، ص108

[10] –لحسن حداد، م.س

[11] –لحسن حداد، نفس المرجع السابق